نـقــص الأرض مــن أطــرافــهــا
بين دلالة الظاهر وتأويل النص
دراسة أصولية تطبيقية

د. فالح بن صيّاد بن ربيعان الدوسري
قسم الشريعة - كلية الشريعة
جامعة الملك فيصل

نقص الأرض من أطرافها بين دلالة الظاهر وتأويل النص دراسة أصولية تطبيقية

د. فالح بن صيّاد بن ربيعان الدوسري

قسم الشريعة - كلية الشريعة
جامعة الملك فيصل

تاريخ تقديم البحث: ١٢/ ٧/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث:٢٢/ ١٠/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

يتناول البحث تطبيقًا لقاعدة التأويل وتأثيرها في صرف دلالة اللفظ عن ظاهره، وذلك في تفسير معنى نقص الأرض الوارد في القرآن الكريم، حيث اتجه المفسرون إلى تأويل النص؛ استنادًا إلى الحس، وقد ناقش هذا البحث مدى الالتزام بالقاعدة الأصولية في صرف دلالة اللفظ عن ظاهره، وذلك في ضوء الأدلة والقرائن التي تؤيد دلالة الظاهر بالإضافة إلى الأصل في توجيه الدلالة وفقًا للقاعدة الأصولية.

الكلمات المفتاحية: نقصان الأرض، دلالة الظاهر، التأويل، تفسير النص، أصول الفقه

The Diminishing of the Earth from Its Extremities Between the Literal Meaning and Interpretive Reading: An Applied Usuli Study

Dr. Faleh ibn Ṣayyad ibn Rubay‘an Al-Dossar
Department of Shari - Faculty Sharia and Islamic
King Faisal University

Abstract:

This study explores the application of the principle of taʾwīl (interpretation) and its impact on diverting the meaning of a term from its apparent sense, specifically in the interpretation of the phrase "diminishing of the earth" as mentioned in the Qur'an. The research examines how exegetes have inclined toward interpretative readings based on sensory perception, and assesses the extent to which the interpretative principle has been adhered to in diverting the apparent meaning. This is done in light of evidences and contextual indicators that support the literal interpretation, as well as the foundational principle governing textual interpretation within the framework of Islamic legal theory.

key words: : Nuqsan al-Ard (The Earth's Diminishing), Dalalat al-Zahir (Apparent/Literal Meaning), Al-Ta’wil (Figurative/Non-Literal Interpretation), Tafsir al-Nass (Textual Exegesis), Usul al-Fiqh (Principles of Islamic Jurisprudence).

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، وعلى آله، وصحبه، ومن اتبع سنته بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن قواعد تفسير النصوص من المباحث المهمة في علم أصول الفقه؛ إذ ينبني عليها توجيه دلالات الكتاب والسنة، وبها يُضبط فهمها وفق مقصود الشرع، ويعدّ التأويل من أدقّ تلك القواعد وأكثرها أهمية؛ لما يترتب عليه من صرف دلالة اللفظ عن ظاهره؛ ولهذا قصر الأصوليون قبوله على ما ثبت به الدليل.

وانطلاقًا من دور أصول الفقه في توجيه تلك الدلالات جاء هذا البحث لدراسة موقف المفسرين من معنى نقص الأرض من أطرافها الوارد في قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾[1]، وذلك من حيث تطبيق القاعدة في تأويل النص الشرعي.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١) تعلقه بتفسير النصوص الشرعية وفق القواعد الأصولية.

٢) الحاجة إلى الدراسات التي توازن القواعد النظرية بتطبيقاتها، وبيان مدى الالتزام بقواعد الاستدلال في تفسير النص.

٣) بيان المستند الذي لأجله تنوعت التفسيرات لهذا النص.

---

(١) الآية ٤١ من سورة الرعد.

أهداف الموضوع:

١) دراسة أقوال المفسرين في بيان معنى نقص الأرض في الآية ومستندهم في ذلك.

٢) بيان المنهج الاستدلالي وفق القواعد الأصولية في تفسير النص.

٣) إظهار مدى الالتزام بالقاعدة الأصولية في أقوال المفسرين المختلفة.

٤) بيان أهمية القواعد الأصولية في تفسير النصوص الشرعية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس المكتبات العلمية، وقواعد المعلومات المتاحة، ومحركات البحث، وسؤال أهل الاختصاص؛ لم أجد-فيما بدا لي-مَن سبق وأن تطرق لهذا الموضوع بالغرض المنشود والمعنى المراد، لكنّ هناك دراسات ذات علاقة، وهي كما يأتي:

١) إنقاص الأرض من أطرافها، للدكتور زغلول النجار، وهو منشور ضمن كتابه (الأرض في القرآن الكريم) لعام ١٤٢٦هـ.

٢) «أفلا يرون أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرفها»، بحث فيزيائي للدكتور حسين يوسف عمري، منشور على شبكة الإنترنت.

٣) أسرار الاعجاز العلمي في القرآن الكريم «نأتي الأرض ننقصها من أطرافها»، مقال منشور في جريدة الدستور عام ٢٠١٢م، للكاتب عماد مجاهد.

والملاحظ في هذه الدراسات أنها تناقش الجانب العلمي الفيزيائي في حالة نقص الأرض، ومحاولة توجيه دلالة الآية وفق هذا المعنى، بينما موضوع البحث

يركز على الجانب الدلالي في لفظ النقص، وذلك وفق قواعد أصول الفقه في دلالة كل من الظاهر والمؤول، وهو بذلك يتضمن إضافة يتميز بها عن تلك الدراسات السابقة.

خطة البحث:

يعتمد العمل في هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مطالب، وخاتمة، وفهرسين، وتفصيل ذلك كما يأتي:

المقدمة: وتتضمن الاستهلال والإعلان عن الموضوع، وأهميته، وأهدافه، والخطة، والمنهج.

التمهيد: التعريف بموضوع البحث:

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: دلالة الظاهر والتأويل.

المسألة الثانية: ورود نقص الأرض في القرآن.

المسألة الثالثة: علاقة قواعد الدلالات بتفسير نقص الأرض.

المطلب الأول: موقف المفسرين في توجيه دلالة نقص الأرض من أطرافها.

المطلب الثاني: تأويل دلالة نقص الأرض في ميزان أصول الفقه.

المطلب الثالث: القواعد الأصولية المؤثرة في حمل دلالة نقص الأرض على ظاهرها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

الفهرسان: وتشمل:

فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

يسير العمل في البحث وفق منهجية معينة، يمكن توضيحها من خلال النقاط الآتية:

١- الاعتماد عند الكتابة على المصادر الأصيلة في كل مسألة بحسبها.

٢- التمهيد للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام لذلك.

٣- التعريف بالمصطلحات الداخلة في صلب البحث.

٤- صياغة المادة العلمية بأسلوبي، ما لم يتطلب المقام النقل بالنص.

٥- الاعتراف بالسبق لأهله، في تقرير فكرة، أو نصب دليل، أو مناقشته، أو ضرب مثال، أو ترجيح رأي أو نحو ذلك.

٦- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف.

٧- تخريج الأحاديث والآثار، فإن كان بلفظه في الصحيحين أو أحدهما اكتفي بتخريجه منهما، وإن لم يكن في أي منهما خُرّج من المصادر الأخرى المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

٨- عزو نصوص العلماء وآرائهم إلى كتبهم مباشرة، إلا إذا تعذر الوصول إليها.

٩- توثيق نسبة الأقوال إلى المذاهب من الكتب المعتمدة في كل مذهب.

١٠- توثيق المعاني اللغوية من معاجم اللغة المعتمدة.

١١- الترجمة بإيجاز للأعلام غير المشهورين الوارد ذكرهم في صلب البحث.

١٢- الإحالة إلى المصدر في حالة النقل منه تكون بالنص بذكر اسمه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل بالمعنى بذكر ذلك مسبوقاً بكلمة (ينظر:...).

١٣- العناية بما يكتب، من حيث سلامته من الناحية اللغوية، والإملائية، والنحوية، ومراعاة حسن تناسق الكلام، ورقي أسلوبه.

١٤- العناية بعلامات الترقيم، ووضعها في مواضعها الصحيحة.

١٥- الاعتناء بانتقاء حرف الطباعة في العناوين، وصلب البحث، والهوامش، وبدايات الأسطر، ويكون خط الكتابة للمتن بحجم (١٨)، والهامش بحجم (١٤).

وفي الختام أحمد الله حمداً كثيرًا، وأثني عليه الخير كله، وأرجوه أن يبارك في الجهد، وأن يجري به عموم النفع، وأن يتقبل أعمالنا ويجعلها خالصة لوجهه، إنه جواد كريم.

وبعد، فإن هذا جهد البشر، فما كان فيه من حق فذلك فضل الله، وإني لأرجو ربي أن يتقبل منا العمل، وأن يغفر لنا الزلل، إنه هو الغفور الرحيم.

والحمد لله رب العالمين.

ضحى السبت ١٤٤٤/١٢/٢٧هـ

f2007f@hotmail.com

التمهيد: التعريف بموضوع البحث

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: دلالة الظاهر والتأويل.

المسألة الثانية: ورود نقص الأرض في القرآن.

المسألة الثالثة: علاقة قواعد الدلالات بتفسير نقص الأرض.

المسألة الأولى: دلالة الظاهر والتأويل

الدلالة:

الدلالة في اللغة: مصدر دلّ يدل، بمعنى الإرشاد إلى الشيء، وإبانته بأمارة تدل عليه[١]. واللفظ هو المستعمل في الدلالة في هذا السياق، فهو يرشد إلى المعنى ويكشف عنه، وعليه فإن دلالة اللفظ ما يتضمنه من المعنى الذي يدل عليه؛ ولهذا ذكر القرافي ~ أن «الأدلة هي الألفاظ، والدلالة إشعارها بمدلولاتها»[٢].

وفي الاصطلاح: جرى استعمال الدلالة في سياق الأدلة الشرعية التي تتمثل في ألفاظ القرآن والسنة على اعتبارهما مصدر الأحكام[٣]، والأصل في دلالة اللفظ ما يفهم من معناه بحسب الوضع اللغوي، فهي «كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم معناه من كان عالماً بوضعه له»[٤].

والمقصود بالدلالة في هذا المقام ما يكون من إعمال القواعد الأصولية التي ينضبط بها تفسير النص الشرعي، كقواعد الظاهر والتأويل، ودلالة الحقيقة والمجاز، وذلك فيما يتعلق بلفظ النقصان الوارد في قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ** ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ **أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ**

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٢٥٩/٢ مادة «دلل»، لسان العرب ٢٤٧/١١ مادة «دلل».

(٢) نفائس الأصول ٤٢٥/١.

(٣) ينظر: الإبهاج ٢٠٥/١.

(٤) الإبهاج ٢٠٥/١، البحر المحيط ٤١٦/١.

(٥) الآية ٤١ من سورة الرعد.

أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾[1].

الظاهر:

الظاهر في اللغة: ضد الباطن، وهو الشيء البارز أو الواضح، أصله مشتق من مادة «ظهر»، وهو يدل على القوة والبروز، وعلى هذا سمي وقت الظهر؛ لأنه أظهر أوقات النهار وأضوؤها[2].

وفي الاصطلاح: اللفظ المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدها أرجح دلالة. كدلالة لفظ الأمر يحتمل الوجوب والندب، لكنه في الأول أظهر، والنهي يحتمل التحريم والكراهة، لكنه في التحريم أرجح[3].

التأويل:

التأويل في اللغة: مشتق من الأوْل، وهو الرجوع، ومآل الشيء مصيره وعاقبة أمره، يقال: آل الشيء يؤول أوْلًا ومآلًا، أي رجع، وأول الحكم إلى أهله، أي أرجعه ورده إليهم[4].

وفي الاصطلاح: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يحتمله استنادًا إلى دليل، كحمل الأمر على الندب، والنهي على الكراهة، وتخصيص العموم، ونحو ذلك مما يكون من صرف دلالة اللفظ عن المعنى المتبادر إلى

---

(١) جزء من الآية ٤٤ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة ٤٧١/٣ مادة «ظهر»، لسان العرب ٥٢٠/٤ مادة «ظهر».

(٣) ينظر: اللمع ص ٢٥، الإحكام للآمدي ٥٨/٣، العدة لأبي يعلى ١٤١/١، الواضح لابن عقيل ٣٤/١.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة ١٥٨/١ مادة «أول»، لسان العرب ٣٢/١١ مادة «أول».

الذهن إلى المعنى الآخر؛ استنادًا إلى دليل يعضده، سواء أكان نصًا، أو قياسًا، أو قرينة، أو نحو ذلك[(١)].

المسألة الثانية: ورود نقص الأرض في القرآن

جاء الإخبار في القرآن بنقص الأرض من أطرافها في موضعين:

- أحدهما في سورة الرعد في قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ** ﴾[(٢)].
- والآخر في سورة الأنبياء في قوله تعالى: ﴿ **بَلْ مَتَّعْنَا هَٰٓؤُلَآءِ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُۗ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ أَفَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ** ﴾[(٣)].

وكلتا الآيتان قد وردتا في سياق الدلالة على قوة الله وقدرته، وأن الحكم له، فلا معقب له، وأن أمره غالب، وقضاءه نافذ، وقد وردتا لتثبيت النبي ﷺ في دعوته بأن الله سبحانه ينجز وعده، ويظهر دينه، حيث جاء الخطاب إلى قريش وأهل مكة يقررهم الله تعالى على حال الدنيا، وأن الله له القوة وبيده الأمر، فلينظروا إلى ما يحدث في الدنيا من تغير الأمور وتبدل الأحوال؛ خراب بعد عمارة، وموت بعد حياة، وذل بعد عز، ونقص بعد كمال، وإذا كانت هذه الأحداث مشاهدة محسوسة فما الذي يؤمنهم من أن يقلب الله الأمر

---

(١) ينظر: المستصفى ص ١٩٦، شرح العضد ١٤٦/٣، الإحكام للآمدي ٥٩/٣، نهاية الوصول ١٩٨٠/٥، شرح مختصر الروضة ٥٦١/١، أصول ابن مفلح ١٠٤٤/٣.

(٢) الآية ٤١ من سورة الرعد.

(٣) الآية ٤٤ من سورة الأنبياء.

عليهم فيجعلهم ذليلين بعد العز، ويجعلهم مقهورين بعد أن كان لهم الحكم[١].

المسألة الثالثة: علاقة قواعد الدلالات بتفسير نقص الأرض

الدلالات لها اعتبار ظاهر في تفسير النص القرآني، وذلك من حيث إنه ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٢]، وقد جاء هذا الوحي بيانًا للناس، بشيرًا ونذيرًا لهم، فمن أراد فهم هذا الخطاب على النحو الذي أراده الله، فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة[٣].

ولهذا كانت قواعد دلالات الألفاظ في أصول الفقه مرجعًا لضبط فهم النص، ولها الاعتبار في تقييم تفسير النصوص الشرعية، مما جعلها ضمن الأدوات التي يتعين العناية بها عند تفسير القرآن، «وإنها لنعم العون على فهم المعاني وترجيح الأقوال، وما أحوج المفسر إلى معرفة النص والظاهر، والمجمل والمبين، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وفحوى الخطاب ولحن الخطاب ودليل الخطاب، وشروط النسخ ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك من علم الأصول»[٤].

والذي يعني في هذا المقام ما يتعلق بتفسير لفظ النقصان في الآية محل البحث، ومدى علاقتها بالمعاني التي جاءت في سياقها الإجمالي ضمن بعض

---

(١) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٥٤/١٩، تفسير البحر المحيط ٣٨٣/٥.

(٢) الآية ٢ من سورة فصلت.

(٣) ينظر: الموافقات ١٠٢/٢.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل ٨/١.

النصوص الأخرى، حيث يهدف إلى تحرير أقوال المفسرين في دلالة هذا اللفظ على المعاني التي تناولوها، ونوع الدلالة، ودرجتها، مع تقرير المرجعية الأصولية في ذلك، ومدى الالتزام بالقاعدة المؤثرة عند تفسير اللفظ على ظاهره أو تأويله.

المطلب الأول: موقف المفسرين في توجيه دلالة نقص الأرض من أطرافها

معنى نقص الأرض:

إن نقص الأرض يجوز أن يكون المقصود به ما يظهر من دلالة اللفظ على المعنى الحقيقي من انكماش الأرض وتغير حجمها من أطرافها، لكن المطالع فيما كتبه المفسرون حول نقص الأرض يلحظ أنهم لم يختلفوا في تأويل دلالة النقص، وأنه ليس على ظاهره، غير أنه تعددت توجيهاتهم في تأويلها، وهي في الجملة لا تخرج عن ثلاثة وجوه:

أولًا: يكون نقصان أرض المشركين بزيادة في ديار المسلمين، بمعنى ما يفتح الله على المسلمين من البلاد ما يقتضي نقصان سلطان المشركين عليها، وقد روي ذلك عن عبد الله بن عباس **ب**، وإليه ذهب كثير من أهل التفسير(١).

ومستند هذا التأويل قرينة سياق الآيات؛ ذلك «أن الله توعد الذين سألوا رسوله الآيات من مشركي قومه بقوله: ﴿**وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ**﴾(٢)، ثم وبخهم تعالى ذكره بسوء اعتبارهم ما يعاينون من فعل الله بضربائهم من الكفار، وهم مع ذلك يسألون الآيات، فقال: ﴿**أَوَ لَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا**ۚ﴾(١) بقهر

---

(١) ينظر: تفسير الطبري ٤٩٣/١٦، تفسير ابن أبي زمنين ٣٥٩/٢، الكشف والبيان للثعلبي ٣٠٠/٥، المحرر الوجيز ٣١٩/٣، تفسير الزمخشري ٥٠٢/٢، تفسير البغوي ٣٢٦/٤، زاد المسير لابن الجوزي ٣٤٠/٤، تفسير الرازي ٥٤/١٩، تفسير البحر المحيط ٣٨٣/٥، تفسير ابن كثير ٦٣٣/٢، فتح القدير ١٠٨/٣.

(٢) الآية ٤٠ من سورة الرعد.

(١) جزء من الآية ٤١ من سورة الرعد.

أهلها، والغلبة عليها من أطرافها وجوانبها، وهم لا يعتبرون بما يرون من ذلك»[(١)].

ومن جهة أخرى فإن القرينة القرآنية في قوله تعالى (أفهم الغالبون) تشير إلى هذا المعنى من نقصان أرض الكفار وانحسار ديارهم بغلبة المسلمين وإظهارهم على أهلها، وذلك على اعتبار مجيء الاستفاهم لإنكار غلبتهم، أو لتقريرهم بأنهم مغلوبون لا غالبون، مما يعني أن نقص الأرض من أطرافها سبب لغلبة المسلمين على الكفار، ولا يتأتى ذلك إلا بحمل النقصان على المعنى المذكور[(٢)].

ثانيًا: نقص الأرض بمعنى خرابها، وذلك ما يكون من حال القرى العامرة التي يأتي أمر الله عليها بخراب عمرانها وهلاك أهلها، روي ذلك عن ابن عباس **ب**، ومجاهد، وأبي مالك، والشعبي، وغيرهم[(٣)].

ومستند هذا التأويل حسن اتصال الكلام بما قبله وجريانه وفق السياق الذي جاءت به الآيات، «وتقريره أن يقال: أولم يروا ما يحدث في الدنيا من الاختلافات خراب بعد عمارة، وموت بعد حياة ، وذل بعد عز، ونقص بعد كمال، وإذا كانت هذه التغيرات مشاهدة محسوسة فما الذي يؤمنهم من أن يقلب الله الأمر على هؤلاء الكفرة فيجعلهم ذليلين بعد أن كانوا عزيزين،

---

(١) تفسير الطبري ٤٩٨/١٦.

(٢) ينظر: أضواء البيان ١٥٧/٤.

(٣) ينظر: تفسير الطبري ٤٩٤/١٦، تفسير البغوي ٣٢٧/٤، زاد المسير لابن الجوزي ٣٤٠/٤، فتح القدير ١٠٨/٣.

ويجعلهم مقهورين بعد أن كانوا قاهرين، وعلى هذا الوجه فيحسن اتصال هذا الكلام بما قبله...، فهؤلاء الكفرة كيف أمنوا من أن يحدث فيهم أمثال هذه الوقائع؟»[(١)].

ثالثًا: إن نقصان الأرض يكون بموت العلماء وذهاب خيار أهلها، روي ذلك عن ابن عباس **ب**، ومجاهد[(٢)].

ومستند ذلك: أن الأطراف تأتي بمعنى الأشراف؛ إذ الطرف الكريم أو الشريف من كل شيء، ومنه قول علي ﷺ: (العلوم أودية في أي واد أخذت منها حسرت فخذوا من كل شيء طرفًا) أي خيارًا[(٣)].

معنى الرؤية:

جاء التعبير في كلتا الآيتين بأسلوب الاستفهام عن رؤية نقص الأرض، وقد ذكر أهل التفسير أن معنى الرؤية يحتمل أن تكون بصرية، أي رؤية آثار النقص، ويجوز أن تكون علمية، أي بمعنى ألم يعلموا بما يقع من نقص الأرض[(٤)]. والظاهر أن المعنى الحقيقي للنقص إنما يستقيم على اعتبار الرؤية بمعنى العلم، وعلى هذا الأساس لا يرد الإشكال بما هو مُشاهد من ثبات حجم الأرض واستقرارها، حيث إن الإنسان لا يدرك بحاسة البصر ما يقع من نقص الأرض.

---

(١) تفسير الرازي ٥٤/١٩.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ٤٩٤/١٦، تفسير البغوي ٣٢٧/٤، زاد المسير لابن الجوزي ٣٤٠/٤.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣١٩/٣، تفسير البحر المحيط ٣٨٣/٥، تفسير القرطبي ٣٣٣/٩، روح المعاني ١٦٣/٧.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير ١٧١/١٣، ١٧-٧٦-٧٧.

وأما المعاني الأخرى التي يحتملها لفظ النقص، والتي جرت عليها أقوال المفسرين، فيتصور أن تكون بمعنى إبصار النقص بالعين ومشاهدة آثاره[1]، وذلك فيما يكون من انحسار بلاد المشركين بالفتح، أو بخراب القرى العامرة وهلاك أهلها، أو مشاهدة موت العلماء، كما يسوغ أن تكون الرؤية بمعنى العلم بما هو واقع من ذلك.

(١) ينظر: تفسير ابن عطية ٣١٩/٣، ٨٤/٤، تفسير الرازي ١٤٧/٢٢، اللباب في علوم الكتاب ٣٢٣/١١، البحر المحيط في التفسير ٤٠٠/٦، فتح القدير ١٠٨/٣، روح المعاني ١٦٣/٧-١٦٤.

المطلب الثاني: تأويل دلالة نقص الأرض في ميزان أصول الفقه

من خلال ما تقدم في أقوال المفسرين ضمن المطلب السابق؛ يلحظ أنها تضمنت تأويل دلالة لفظ «النقصان»، حيث لم يتناوله أي منهم بمعناه الظاهر المتبادر إلى الذهن، وهو النقصان الحسي الحقيقي لكوكب الأرض، فقد عدلوا عن ذلك إلى جملة من المعاني الأخرى التي يحتملها اللفظ بحسب سياق الآيات.

ومن المتقرر في قواعد أصول الفقه أن اللفظ يُحمل على معناه الظاهر، ولا يجوز صرفه إلى المعنى المرجوح إلا إذا تحققت عدة شروط، منها:

١) أن يكون اللفظ محتملًا للمعنى المؤول إليه.

٢) أن يستند التأويل إلى دليل صحيح(١).

وبالنظر فيما جرت عليه أقوال المفسرين يتبين أنهم صرفوا دلالة «نقص الأرض» إلى معان يحتملها اللفظ وفقًا للاستعمال اللغوي، وأما المستند الذي بني عليه التأويل، فهو يرجع إلى دليل الحس، بالإضافة إلى قرائن السياق التي احتفت بالنص، فذلك اعتباران مؤثران في توجيه دلالة اللفظ إلى المعنى المؤول:

- أما الاعتبار الأول فالذي يبدو من طريقة المفسرين أنهم استندوا في هذا التأويل على دليل الحس الذي يقتضي صرف دلالة اللفظ عن ظاهره؛ فإنه لما كان النقصان الحقيقي غير واقع في منظور الناس وإدراكاتهم الحسية؛ كان ذلك دافعًا للعدول إلى المعاني الأخرى التي يحتملها اللفظ، وقد جاء

(١) ينظر: المستصفى ص ١٩٦، الإحكام للآمدي ٥٩/٣، شرح العضد ١٤٦/٣، شرح مختصر الروضة ٥٦١/١، تيسير التحرير ١٦٥/١، التحبير ٢٨٤٩/٦، شرح الكوكب المنير ٤٦١/٣.

ذلك فيما روي عن عكرمة[١] ~ أنه قال: (لو كانت الأرض تنقص لم نجد مكانًا نجلس فيه)[٢]، وروي عنه: (لو نقصت الأرض لصارت مثل هذه وعقد بيده سويتين)[٣].

كما روي عن الشعبي[٤] ~ قوله: (لو كانت الأرض تنقص لضاق عليك حشك[٥]، ولكن تنقص الأنفس والثمرات)[٦].

- وأما الاعتبار الثاني فسياق الآيات الذي ينبه إلى أن الله غالب على أمره، وأن الخلق يعتريهم الضعف بعد القوة، وحالهم في نقص بعد تمام، ما يدعو للعظة والعبرة، وأن أمر الله نافذ، وحكمه لا معقب له[٧].

ميزان التأويل في أصول الفقه:

إن الحكم على صحة تأويل النص يتطلب تقييم المستند الذي بُني عليه،

---

(١) أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني، مولى عبد الله بن عباس، من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ. الأعلام للزركلي ٤/٢٤٤.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره برقم «٢٠٥٢٨» ١٦/٤٩٦.

(٣) أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره ٥/٣٠٠.

(٤) أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري، تابعي يضرب به المثل في الحفظ، وهو من رجال الحديث الثقات، توفي سنة ١٠٣هـ. الأعلام للزركلي ٣/٢٥١.

(٥) الحُش: البستان أو النخل المجتمع، ويكنّى به عن موضع الغائط؛ لأنهم كانوا يذهبون إلى البساتين لقضاء الحاجة. ينظر: لسان العرب ٦/٢٨٣ مادة «حشش».

(٦) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره برقم «٢٠٥٢٥» ١٦/٤٩٦، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٣٠٤.

(٧) ينظر: تفسير الرازي ١٩/٥٤.

فكلما كان موافقًا لما دلت عليه نصوص القرآن والسنة، فهو أقرب إلى القبول، مع مراعاة صحة الدليل في نفسه، ومدى قوته بالنسبة إلى المعنى المؤول، فإذا كان الاحتمال قريبًا فيكفيه أدنى دليل، وإن كان بعيدًا تطلب دليلًا قويًا[1].

وبإمعان النظر فيما استند إليه أهل التفسير في تأويل معنى النقصان يلحظ أن له حظًا وافرًا، لاسيما أن اللفظ يحتمله، بالإضافة إلى سياق النص الذي استند إليه المفسرون، كما أنه مما تتابع عليه علماء التفسير من لدن الصحابة **ش** حتى اليوم، لكن ذلك لا يحسم القول في إلغاء المعنى الحقيقي لنقص الأرض، وذلك من حيث إنه المعنى الظاهر للفظ، بالإضافة إلى جملة من القرائن التي تحتف بسياق الآيات مما يمكن أن يعضد دلالة لفظ النقص على ظاهره، وذلك من عدة وجوه:

أولًا: إن الحس لا يدل على استقرار حجم الأرض، حيث إن الشعور المجرد بذلك غير كافٍ للاستدلال على عدم وقوع النقص فيها، أشبه بشعور من يركب الطائرة بثبات جسمها مع أنها تسير بسرعة عالية، وشعور الإنسان بمدى حجم الكواكب التي يشاهدها في السماء، وكذلك الحال بما يشعر به الإنسان من كون الأرض مسطحة، ونحو ذلك مما لا تدركه الحواس على حقيقته.

وقد جاء في نصوص الشرع ما يشهد لهذه الأحوال مما لا يفقهه الإنسان أو لا يقدر على تصوره وإدراك حقيقته، كتسبيح الدواب والطير، وسجود

(١) ينظر: شرح العضد ١٤٧/٣، بيان المختصر ٤١٨/٢، شرح مختصر الروضة ٥٦٣/١، شرح الكوكب المنير ٤٦١/٣، نشر البنود ٢٧٠/١.

الشمس والقمر، والإخبار بأن السماء والأرض كانتا رتقًا، وأشباه ذلك.

ثانيًا: إن سياق الآيات وإن كان يتضمن الدلالة على تأويل معنى نقص الأرض وفق ما ذكره المفسرون، فهو لا يبعد أن يكون دليلًا على تأكيد المعنى الحقيقي في نقص حجم الأرض، بل ربما كان أبلغ في إظهار قدرة الله، وأنه لا معقب لحكمه، وأنه غالب على أمره سبحانه وتعالى.

ومما يُستأنس به في تأييد هذا المعنى أن الإخبار بنقص الأرض من أطرافها قد ورد في سياق بيان عظيم سلطان الله وكمال قدرته، وذلك في موضعين[(١)]:

- أحدهما في سورة الرعد، وفي هذا المسمى إشارة إلى إحدى الظواهر الجوية التي تتجلى فيها قدرة الله سبحانه وتعالى، كما أن هذه السورة قد تضمنت جملة من الشواهد الكونية الدالة على إتقان صنع الله وعظيم قدرته في الخلق، كرفع السماء بلا عمد، وجريان الشمس والقمر، ومدّ الأرض، وتثبيتها بالرواسي، ثم جاء الاستشهاد برؤية البرق خوفًا وطمعًا، وإرسال الصواعق، وإنشاء السحاب الثقال، وإنزال المطر، وجريان الأودية بما تحمله من الزبد الذي يذهب جفاء أو ما ينفع الناس مما يمكث في الأرض، كما أشارت الآيات إلى بعض الحقائق الغيبية التي يقصر تصور الإنسان عن الإحاطة بها، كتسبيح الرعد بحمد الله، والملائكة من خيفته، وأن الله يسجد له من في السماوات والأرض طوعًا وكرهًا، ثم جاء التأكيد بأن الله خالق كل شيء وأنه الواحد القهار.

وقد كان هذا السياق لتثبيت الرسول ﷺ، وذلك ببيان قدرة الله، وأن الأمر

(١) ينظر: الأرض في القرآن، د. زغلول النجار ص ١٤٩-١٥٢.

كله له، وأن الابتلاء هو طريق أهل الحق من الأنبياء ومن اقتفى أثرهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فليس عليهم إلا البلاغ، وأن الحساب على الله تعالى، ثم جاءت الإشارة في ختم ذلك إلى بيان حقيقة كونية في هذا السياق بأن الله يأتي الأرض ينقصها من أطرافها، وأنه سبحانه يحكم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب.

- أما الموضع الآخر ففي سورة الأنبياء، وقد جرى على نحو السياق الذي ورد في الموضع الأول، حيث جاء ضمن بيان قدرة الله وغلبة أمره وسلطانه على الخلق، كما تضمن بيانًا لجملة من الآيات والظواهر التي تدل على هذا المعنى، حيث أشارت الآيات إلى فتق السماوات عن الأرض بعد أن كانتا رتقًا، وأن الله جعل من الماء كل شيء حي، وأنه جعل في الأرض رواسي، وجعل السماء سقفًا محفوظًا، ثم أشار إلى خلق الليل والنهار، وجريان الشمس والقمر كل في فلك يسبحون، ثم ذكر آية الموت والفناء، وأنه لم يكن لأحد الخلد، بل كل نفس ذائقة الموت، وفي كلٍ من ذلك مواساة للنبي ﷺ ليصبر على ما يلاقيه من تكذيب المشركين، وليعلم أن الأمر كله لله، وأنه الغالب سبحانه بقوته وقدرته وحكمته، حتى جاء في ختم هذا السياق الإشارة إلى تلك الحقيقة بأن الله يأتي الأرض ينقصها من أطرافها، ثم أعقبه الاستفهام بما يدل على أن المكذبين هم المغلوبون الأخسرون.

ثالثًا: إن عدم الالتفات إلى دلالة ظاهر الآية ربما يُشكل عليه ما جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: (خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطُولُهُ سِتُّونَ ذِراعًا...، فَلَمْ يَزَلِ

الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حتَّى الآنَ)[1]، والإشكال في ذلك من وجهين:

١) أن طول آدم عليه السلام على هذا النحو يستلزم أن يكون حجم الأرض وما فيها من جبال وسهول ودواب وبيوت ومتاع أكبر مما هي عليه اليوم؛ لتتناسب مع طوله عليه السلام بما يجعل الأرض مهيأة لأن يعيش فيها.

وقد لاحظ ابن حجر ~ نحو هذا الإشكال في تناسب طول الخلق مع طبيعة حجم الأرض وما فيها من مساكن للأمم السابقة، حيث قال عند شرحه الحديث: «ويشكل على هذا ما يوجد الآن من آثار الأمم السالفة كديار ثمود؛ فإن مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق، ولا شك أن عهدهم قديم، وأن الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة ولم يظهر لي إلى الآن ما يزيل هذا الاشكال»[2].

فإذا فسر نقصان الأرض على ظاهره لم يبق لهذا الإشكال محل، فإن كل شيء من الخلق ينقص بالنسبة إلى غيره، حتى إن كل شيء مما هو على الأرض ينقص بقدر ما ينقص منها، مما يعني أن حجم الأرض في الأزمنة السابقة أكبر مما هي عليه اليوم، بحيث ينقص حجم الأرض كما ينقص حجم ما فيها بقدر ما ينقص منها.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء – باب قول الله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)، برقم «٣١٤٨» ٣/١٢١٠، ومسلم في صحيحه في كتاب الجنة – باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، برقم «٧٣٤٢» ٨/١٤٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

(٢) فتح الباري ٦/٣٦٧.

٢) أشار الحديث إلى أن الخلق لم يزل ينقص حتى الآن، وقد جاء التعبير بعموم الخلق بما يشمل آدم وغيره من سائر المخلوقات، ما يجعل الأرض مشمولة بذلك النقص، فإذا جرى تفسير الآية على غير ظاهرها كان في ذلك مخالفة لعموم الحديث الذي يتأكد به ظاهر الآية، فإذا أخذ في الاعتبار أن ذلك التأويل مبني على النظر الاجتهادي المحتمل، كان ذلك أدعى إلى التحري عنه والبحث فيه، حيث لم يستند إلى أي مما جاء به صريح الوحي، لاسيما مع إمكان تفسير الآية على كافة تلك المعاني مما يحتمله اللفظ بما فيها المعنى الحقيقي.

رابعًا: إن حقيقة النقص الذي يعتري الأرض ربما أيدتها بعض القرائن التي تقتضي تأكيد دلالة الظاهر، فمن ذلك:

١) من يتأمل في أحوال الخلق وما سنّه الله في الكون يلحظ سمة التغير والتبدل في حال الابتداء والانتهاء، وذلك مشاهد في الكائنات الحية، كالنبات، والحيوان، كما هو ظاهر في حركة الليل والنهار، وشروق الشمس وغروبها، وولادة الهلال واكتماله ثم نقصه، ومد البحر وجزره، وبرودة الأجواء وحرارتها، وأشباه ذلك، مما يقوي اعتبار المعنى الظاهر بأن الأرض يعتريها النقص كما يعتري سائر المخلوقات.

وعلى هذا النحو كان اختلاف الزمان ونقص الأعمار، «فإن القرون السالفة كانت أعمارهم وأبدانهم وأرزاقهم أضعاف ذلك، كان أحدهم يعمر ألف سنة، وطوله ثمانون ذراعًا وأكثر وأقل، وحبة القمح ككلوة البقرة، والرمانة يحملها عشرة، فكانوا يتناولون الدنيا بمثل تلك

الأجساد، وفي تلك الأعمار، فبطروا واستكبروا وأعرضوا عن الله، ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾[1]، فلم يزل الخلق ينقصون خلقًا ورزقًا وأجلًا، إلى أن صارت هذه الأمة آخر الأمم ، يأخذون أرزاقًا قليلة ، بأبدان ضعيفة، في مدة قصيرة؛ كيلا يبطروا، فذلك رحمة بهم»[2].

٢) جاء في الحديث: (لَمْ يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حتَّى الآنَ)[3]، مما يدل على أن سائر الخلق يعتريه النقص؛ على اعتبار عموم النص دون خصوص السبب، وفي ذلك تأكيد لدلالة ظاهر الآية بوقوع نقص الأرض من أطرافها.

٣) تضمنت بعض الدراسات العلمية المعاصرة ما يشير إلى أن الأرض يعتريها نقص مستمر، ذلك أن «حجم الأرض الابتدائية كان علي الأقل يصل إلى مائة ضعف حجم الأرض الحالية والمقدر بأكثر قليلًا من مليون مليون وثلاثمائة وخمسين كيلومترا مكعبًا وأن هذا الكوكب قد أخذ منذ اللحظة الأولي لخلقه في الانكماش علي ذاته من كافة أطرافه. وكان انكماش الأرض علي ذاتها سنة كونية لازمة للمحافظة علي العلاقة النسبية بين كتلتي الأرض والشمس....، ولو زادت الطاقة التي تصلنا من الشمس عن القدر الذي يصلنا اليوم قليلًا لأحرقتنا،

---

(١) الآية ١٣ من سورة الفجر.

(٢) فيض القدير ٢/١٥.

(٣) تقدم تخريجه.

وأحرقت كل حي علي الأرض، ولبخرت الماء، وخلخلت الهواء، ولو قلّت قليلًا لتجمد كل حي علي الأرض ولقضي علي الحياة الأرضية بالكامل.

ومن الثابت علميًا أن الشمس تفقد من كتلتها في كل ثانية نحو خمسة ملايين من الأطنان علي هيئة طاقة ناتجة من تحول غاز الإيدروجين بالاندماج النووي إلى غاز الهليوم. وللمحافظة علي المسافة الفاصلة بين الأرض والشمس لابد وأن تفقد الأرض من كتلتها وزنًا متناسبًا تمامًا مع ما تفقده الشمس من كتلتها، ويخرج ذلك عن طريق كل من فوهات البراكين وصدوع الأرض علي هيئة الغازات والأبخرة وهباءات متناهية الضآلة من المواد الصلبة التي يعود بعضها إلى الأرض، ويتمكن البعض الآخر من الإفلات من جاذبية الأرض والانطلاق إلى صفحة السماء الدنيا، وبذلك الفقدان المستمر من كتلة الأرض فإنها تنكمش على ذاتها، وتنقص من كافة أطرافها، وتحتفظ بالمسافة الفاصلة بينها وبين الشمس. ولولا ذلك لانطلقت الأرض من عقال جاذبية الشمس لتضيع في صفحة الكون وتهلك ويهلك كل من عليها، أو لانجذبت إلى قلب الشمس حيث الحرارة في حدود ١٥ مليون درجة مئوية فتنصهر وينصهر كل ما بها ومن عليها»[١].

(١) الأرض في القرآن، د. زغلول النجار ص ١٥٧-١٥٨.

وينظر:

- بحث «أفلا يرون أنا نأتي الأرض ننقصها من أطرافها» للدكتور حسين يوسف، منشور على الشبكة ضمن الرابط https://eijaz.mutah.edu.jo/reducingArdh.htm

وقد نشرت وكالة ناسا الفضائية ملخصًا عن دراسة جديدة تتضمن أن شكل الأرض يتغير باستمرار، وذلك من خلال دفع الجبال إلى أعلى نتيجة للقوى التي تحصل في باطن الأرض كالزلازل والبراكين، بينما يؤدي التآكل والانهيارات الأرضية إلى تآكلها وانكماشها، كما أن الأحداث المناخية واسعة النطاق تعيد توزيع الكتل المائية الشاسعة بين محيطات الأرض وغلافها الجوي وأرضها(١).

إذا تقرر ذلك؛ فإن دلالة الظاهر في نقص الأرض من أطرافها لها حظ من الاعتبار، كما أنها الأصل الذي يتبادر إلى الذهن، وهو يحظى بتأييد القرائن، لاسيما إذا كان التأويل إلى المعنى الآخر مستندًا إلى اجتهاد لا نص فيه، مما يعني إمكان تفسير الآية بسائر المعاني التي يحتملها اللفظ بما فيها المعنى الظاهر.

والنظر في تقرير هذه الدلالة يندرج ضمن جملة من القواعد الأصولية التي يتعين مراعاتها عند المصير إليها، وذلك موضوع المطلب التالي.

- أسرار الإعجاز العلمي في القرآن «نأتي الأرض ننقصها من أطرافها»، مقال للكاتب عماد مجاهد منشور على موقع جريدة الدستور بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٢٩م.

(١) راجع موقع وكالة ناسا، على الرابط التالي: https://www.nasa.gov/topics/earth/features/earth20110816.html

المطلب الثالث: القواعد الأصولية المؤثرة في حمل دلالة نقص الأرض على ظاهرها

تقدم أن عامة المفسرين من الصحابة ومن جاء بعدهم لم ينقل عنهم خلاف في تأويل دلالة نقص الأرض إلى غير معناها الظاهر، وعلى هذا فإن النظر في حمل دلالة لفظ «النقص» على ظاهره قد يبدو مخالفًا لما توافق عليه المفسرون، والنظر في ذلك يتأثر بجملة من القواعد الأصولية، منها:

أولًا: درجة دلالة اللفظ على معناه:

من المتقرر عند الأصوليين أن اللفظ إذا احتمل أكثر من معنى أحدها أرجح مما سواه، فذلك المعنى الظاهر المتبادر إلى الذهن، وهو الذي يتعين تفسير دلالة اللفظ بحسبه، ولا يسوغ العدول عنه بتأويله إلى المعاني الأخرى ما لم يعضد ذلك دليل صحيح(١).

وبالنظر فيما استند إليه المفسرون وفقًا لما تقدم، فإن الأدلة ليست حاسمة في صرف دلالة اللفظ عن ظاهره، مما يعني إمكان تفسير الآية على حسب الأصل المقرر عند الأصوليين في دلالة الظاهر(٢)، كما أن ذلك يتقوى بجملة من القرائن التي تدل على وقوع النقص وفقًا للحقيقية اللغوية(٣).

---

(١) ينظر: المستصفى ص ١٩٦، الإحكام للآمدي ٥٩/٣، شرح العضد ١٤٦/٣، شرح مختصر الروضة ٥٦١/١، تيسير التحرير ١٦٥/١، التحبير ٢٨٤٩/٦، شرح الكوكب المنير ٤٦١/٣.

(٢) راجع: ص ١١، ١٤.

(٣) راجع: ص ١٨-٢٠.

ثانيًا: حجية قول الصحابي:

التأويل في دلالة لفظ «النقص» يستند إلى ما روي من الآثار عن ابن عباس **ب** في ذلك، حيث تتابع عليه المفسرون ممن جاء بعده، وعلى هذا فإن الحجية فيما ذهب إليه ابن عباس على اتصال بما هو مقرر عند الأصوليين في حجية قول الصحابي.

والظاهر أن قول ابن عباس **ب** لم يكن مشهورًا في حينه، كما أنه مزاحم بتأويلات أخر، ما يجعله غير مشمول بالحجية على اعتبار القاعدة المقررة عند الأصوليين بأن قول الصحابي ليس حجة حيث خالفه غيره[(١)]. يقول ابن تيمية :: «وإن تنازعوا -يعني الصحابة- رُدّ ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء»[(٢)].

ثالثًا: مخالفة الصحابي لظاهر النص:

إن تأويل نقص الأرض على خلاف الظاهر مروي عن ابن عباس **ب**، والنظر في ذلك جارٍ وفقًا للقاعدة في حجية قول الصحابي إذا خالف ظاهر الوحي؛ فإن المقرر عند كثير من الأصوليين أن العبرة بدلالة الظاهر[(٣)]. وفي

---

(١) راجع هذه القاعدة في: الفصول للجصاص ٣٦٤/٣، بذل النظر ص ٥٧٣، التلخيص في أصول الفقه ٤٥٣/٣، المستصفى ص ١٧٠، العدة ١٢٠٨/٤، البحر المحيط ٣٥٨/٤، شرح مختصر الروضة ١٨٨/٣، إعلام الموقعين ١١٩/٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١٤/٢٠.

(٣) ينظر: الفصول للجصاص ٢٠٣/٣، التقريب والإرشاد ٢٠٩/٣، المستصفى ص ٢٤٨، العدة لأبي يعلى ٥٨٩/٢، المسودة ص ١١٦، شرح العضد ٤٧٨/٢، البحر المحيط ٤٢٥/٣، أصول ابن مفلح ٦٢٥/٢.

ذلك يقول الشافعي ~: «إن كان الراوي حمل الخبر على أحد محمليه صرت إلى قوله، وإن ترك الظاهر لم أصر إلى قوله»[(١)].

رابعًا: إحداث مذهب آخر:

لم يُعهد في كلام المفسرين -وفقًا لما تقدم- تفسير دلالة «نقص الأرض» على ظاهره، ما يجعله مندرجًا ضمن قاعدة الأصوليين في إحداث مذهب ثالث، حيث ذهب الجمهور إلى المنع من ذلك[(٢)]، إلا أن الأصوليين قد تناولوا تبعًا لهذه القاعدة النظر فيما إذا تأول أهل الإجماع الآية بتأويل ولم ينصوا على فساد ما عداه، حيث يرى كثير منهم جواز إحداث تفسير ثانٍ إن لم يتضمن إبطال الأول؛ لأنه ليس في إحداث تأويل جديد مخالفة لإجماعهم، حيث إنهم لم ينصوا على إبطاله، وليس في إجماعهم على التأويل الأول إبطال الثاني، كما أنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد أراد كلا التأويلين وأراد أن يفهم بالخطاب شيئًا ما، إما الأول وإما الثاني، أو كلاهما، فإذا فهمت الأمة أحدهما فقد خرجت عما كلفته. وعلى هذا أحدث التابعون ومن بعدهم تأويلات لم يكن ذكرها السلف، ولم ينكر عليهم ذلك[(٣)].

---

(١) نقله الرازي في المحصول ١٩١/٣.

(٢) ينظر: الإشارة في أصول الفقه ص ٧٤، بذل النظر ص ٥٥٦، شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٨، الإحكام للآمدي ٣٣٠/١، البحر المحيط ٥٨٠/٣، المسودة ص ٢٩٥، شرح الكوكب المنير ٢٦٤/٢.

(٣) ينظر: المعتمد ٥١/٢، ٥٣، بذل النظر ص ٥٦٠، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٣، الإحكام للآمدي ٣٣٥/١، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٣٥٩/٢، التمهيد لأبي الخطاب

وبناء على ذلك؛ فإن تفسير لفظ النقص على ظاهره وإن كان مخالفًا لما عليه عامة المفسرين المتقدمين والمتأخرين، إلا أنه لا يتضمن إبطالًا لما جرى عليه الإجماع بتأويل الآية، حيث إنه يثبت به معنى آخرًا يحتمله النص، وتعضده الأدلة والقرائن المختلفة.

خامسًا: الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي:

ذهب بعض الأصوليين إلى أن القرآن لا يشتمل على المجاز(١)، خلافًا لما هو مقرر عند جماهير الأصوليين من وقوع المجاز في القرآن(٢)، وأيًّا يكن اعتبار المعاني الحقيقية أو المجازية، فإن النظر في هذا المقام في إمكان الجمع بين المعاني المختلفة، سواء كان حقيقة في الكل أو حقيقة في البعض مجازًا في البعض، حيث ذهب طائفة من الأصوليين إلى إمكان ذلك(٣)، فعلى هذا يجوز أن يكون المقصود بنقص الأرض معناه على الظاهر بالإضافة إلى معانيه الأخر التي يحتملها اللفظ، ما يعد معه تعدد الأقوال في تفسير الآية من قبيل ما هو سائغ من خلاف التنوع.

٣٢١/٣، المسودة ص ٢٩٥، فواتح الرحموت ٦/٤، شرح الكوكب المنير ٢٧١/٢.

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٧/٣، المسودة ص ١٦٥، أصول ابن مفلح ١٠٣/١، مذكرة الشنقيطي ص ٨٤.

(٢) ينظر: المعتمد ١٦/١، ٢٤، أصول السرخسي ١٧٠/١، المحصول لابن العربي ص ٣١، الإشارة للباجي ص ١٥٦، اللمع للشيرازي ص ٧، الإحكام لابن حزم ٢٨/٤، العدة لأبي يعلى ٦٩٥/٢، المستصفى ص ٨٤، التمهيد ٨٠/١، شرح مختصر الروضة ٥٣٢/١.

(٣) ينظر: البرهان ١٢١/١، ميزان الأصول ٣٤٤/١، شرح تنقيح الفصول ص ١١٤، الإحكام للآمدي ٢٤٢/٢، البحر المحيط ٣٩٩/٢، المسودة ص ١٦٦.

سادسًا: خلاف التنوع:

قد يقع في نصوص القرآن أو السنة شيء من الاختلاف في تفسير معانيها، بحيث تحتمل معانٍ متغايرة، لكنها غير متنافية، على اعتبار إمكان أن تكون مقصودة للمتكلم، فتكون جميع المعاني محتملة، وذلك على القاعدة المقررة عند الأصوليين في خلاف التنوع؛ مما يندرج ضمن الخلاف الذي لا يعتد به[(١)].

وذلك متصور فيما إذا كان أحد التفسيرين على المعنى العام، بينما يتجه التفسير الآخر على بعض أنواعه على سبيل المثال له، كما يُتصور فيما إذا كان اللفظ مشتركًا، فيحتمل أكثر من معنى، فيكون تفسيره على معانيه مما هو سائغ بحسب اللغة والشرع، على اعتبار أنها مقصودة للمتكلم، ويحتملها اللفظ، ونظير ذلك ما قد يقع من الخلاف في تفسير اللفظ على ما يحتمله من المجاز، بينما يفسره آخرون على ما يظهر من معنى الحقيقة، وذلك مما يقع كثيرًا لأرباب التفسير، نحو قوله تعالى: ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾[(٢)]، فمن أهل التفسير من يحمل الحَيَات والموت على حقائقهما، ومنهم من يحملهما على المجاز، وكل ذلك مما يحتمله اللفظ بحسب الوضع والاستعمال[(٣)].

وعلى هذا الاعتبار قد يتجه النظر فيما جرت عليه أقوال المفسرين حول معنى نقص الأرض من أطرافها؛ إذ يحتمل أن يكون كل واحد من تلك المعاني مقصودًا في دلالة الآية، فيكون تعدد الأقوال سائغ ضمن القاعدة المعتبرة في

---

(١) ينظر: الموافقات (٥/٢١٠)، مجموع الفتاوى (١٣/٣٣٣).

(٢) جزء من الآية ٣١ من سورة يونس.

(٣) ينظر: الموافقات (٥/٢١٠-٢١٨).

خلاف التنوع؛ ولهذا أشار ابن عطية : بعد أن ساق أقوال المفسرين إلى أن «كلُّ ما ذكر يدخل في لفظ الآية»[1]، ما يعني اعتبار صحتها على القاعدة في خلاف التنوع.

(١) تفسير ابن عطية ٣/٣١٩.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فقد انتهى البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

١) لم يختلف المفسرون في تفسير دلالة نقص الأرض على غير ظاهرها، لكن تنوعت اجتهاداتهم في تأويلها وحاصلها يرجع إلى ثلاثة معانٍ، وهي مما يروى عن قول ابن عباس **ب**.

٢) مستند التأويل يرجع إلى دلالة الحس على انتفاء نقص الأرض حقيقة، بالإضافة إلى قرائن السياق في الآيات.

٣) ليس في كلام المفسرين ما يمنع من تفسير اللفظ بغير المعاني التي تناولوها، ما يعني تسويغ استنباط المعاني الأخرى التي يحتملها اللفظ.

٤) دلالة الظاهر في نقص الأرض لها حظ من النظر، حيث يرتكز ذلك على القاعدة الأصولية بحمل اللفظ على ظاهره، مع ما انضاف إلى ذلك من الأدلة والقرائن المؤيدة لذلك.

٥) يترتب على دلالة الظاهر في نقص الأرض معالجة الإشكال في توجيه المعنى المقصود فيما ثبت عن النبي **ﷺ** بشأن خلق آدم وأن طوله ستون ذراعًا، وأن الخلق لا يزال ينقص حتى الآن، حيث يحصل التوفيق بين الدلالتين بتفسيرهما على ظاهرهما.

٦) تفسير نقص الأرض بحسب الظاهر يندرج ضمن النظر الأصولي في جملة من القواعد، كالعمل بدلالة الظاهر، وانتفاء حجية قول الصحابي فيما خولف فيه، وفيما خالف ظاهر النص، وتسويغ إحداث تأويل

ثانٍ إذا لم يتضمن إبطال الأول، وإمكان الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي.

٧) ليس ثَمّ ما يمنع من إعادة النظر فيما تأوله أهل التفسير حول دلالات النصوص الشرعية وفقًا لبعض القرائن التي بُنيت على تصورات قد يعتريها القصور في بعض جوانبها، ما يقتضي أهمية مراجعة قواعد تلك الدلالات، سواء في حالة الظاهر والمؤول أو في غيرهما مما له علاقة بذلك.

٨) إن تفسير دلالة نقص الأرض على ظاهره لا يلغي ما ذهب إليه أهل التفسير من تأويلها إلى المعاني الأخرى، فيكون ذلك من قبيل الجمع بين ما يحتمله اللفظ من المعاني المختلفة، مما يعد تنوعًا محمودًا.

فهرس المصادر

١) القرآن الكريم.

٢) الإبهاج في شرح المنهاج: علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة، ط:١/ ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية.

٣) الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط:١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي.

٤) الأرض في القرآن الكريم: د. زغلول النجار، ط: ١/١٤٢٦هـ، دار المعرفة.

٥) الإشارة في معرفة الأصول: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط: ١/١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية.

٦) أصول ابن مفلح: محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: د. فهد السدحان، ط:١/ ١٤٢٠هـ، مكتبة العبيكان.

٧) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين الشنقيطي، ط:١٤١٥هـ، دار الفكر.

٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف، ط: ١٩٧٣م، دار الجيل.

٩) الأعلام: خير الدين الزركلي، ط:٥/ ١٩٨٠م، دار العلم.

١٠) البحر المحيط في أصول الفقه: محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. محمد تامر، ط:١/ ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.

١١) بذل النظر في الأصول: محمد بن عبد الحميد الأسمندي، تحقيق: د. محمد زكي، ط:١/ ١٤١٢هـ، دار التراث.

١٢) البرهان في أصول الفقه: أبو المعالي الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، ط: ١٤١٨هـ، دار الوفاء.

١٣) بيان المختصر: محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر، ط:١/ ١٤٠٦هـ، جامعة أم القرى.

١٤) التحبير شرح التحرير: علي بن سليمان المرداوي، تحقيق مجموعة من المحققين، ط: ١٤٢١هـ، مكتبة الرشد.
١٥) التسهيل لعلوم التنزيل: محمد بن أحمد الغرناطي، ط: ١٤٠٣هـ، دار الكتاب العربي.
١٦) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز): ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط:١/ ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية.
١٧) تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دار الفكر.
١٨) تفسير البغوي (معالم التنزيل): البغوي، تحقيق مجموعة، ط:٤/ ١٤١٧هـ، دار طيبة.
١٩) تفسير البيضاوي (أسرار التنزيل): عبد الله بن عمر البيضاوي، دار الفكر.
٢٠) تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان): عبد الرحمن بن محمد الثعالبي، مؤسسة الأعلمي.
٢١) تفسير الرازي (التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب): فخر الدين الرازي، ط:١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.
٢٢) تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل): الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق عبد المهدي، إحياء التراث.
٢٣) تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن): ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، ط:١/ ١٤٢٠هـ، الرسالة.
٢٤) تفسير القرآن العزيز: ابن أبي زمنين، تحقيق: حسين بن عكاشة، محمد الكنز، ط: ١٤٢٣هـ، دار الفاروق الحديثة.
٢٥) تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: محمود حسن، ط: ١٤١٤هـ، دار الفكر.
٢٦) التقريب والإرشاد الصغير: محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد أبو زنيد، ط:٢/ ١٤١٨هـ، الرسالة.
٢٧) التلخيص في أصول الفقه: أبو المعالي الجويني، تحقيق: عبد الله النبالي، ط: ١٤١٧هـ، البشائر الإسلامية.
٢٨) التمهيد في أصول الفقه: أبو الخطاب الكلوذاني، تحقيق: د. مفيد أبو عمشة، ط:١/ ١٤٠٦هـ، المدني.
٢٩) تيسير التحرير: محمد أمين بادشاه، دار الفكر.

٣٠) جامع بيان العلم وفضله: يوسف بن عبد الله القرطبي، تحقيق: فواز زمرلي، ط:١/١٤٢٤هـ، مؤسسة الريان.
٣١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي.
٣٢) زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، ط:١٤٠٤هـ، المكتب الإسلامي-بيروت.
٣٣) شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد الفتوحي، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حمّاد، ط:٢/ ١٤١٨هـ، العبيكان.
٣٤) شرح تنقيح الفصول: أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، ط:١٤٢٤هـ، دار الفكر.
٣٥) شرح مختصر الروضة: سليمان الطوفي، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط:١/ ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة.
٣٦) شرح مختصر المنتهى: عضد الدين الإيجي، تحقيق: محمد حسن، ط:١/ ١٤٢٤هـ، الكتب العلمية.
٣٧) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى البغا، ط:٣/ ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير.
٣٨) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار الجيل.
٣٩) العدة في أصول الفقه: أبو يعلى ابن الفراء، تحقيق: د. أحمد سير المباركي، ط:٢/ ١٤١٠هـ، الرياض.
٤٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ط: ١٣٧٩هـ، دار المعرفة.
٤١) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر.
٤٢) الفصول في الأصول: الجصاص، تحقيق: د. عجيل النشمي، ط:١/ ١٤٠٥هـ، وزارة الأوقاف الكويتية.
٤٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: عبد العلي بن نظام الدين الأنصاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد، ط:١/ ١٤٢٣هـ، دار الكتب العلمية.
٤٤) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: الثعلبي، تحقيق: ابن عاشور، ط:١/١٤٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي.

٤٥) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، ط:١/ دار صادر.
٤٦) اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، ط:١/ ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية.
٤٧) المحصول في علم أصول الفقه: محمد بن عمر الرازي، تحقيق: طه جابر، ط:١/ ١٣٩٩هـ، جامعة الإمام.
٤٨) المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام، ط:١/ ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية.
٤٩) المسودة في أصول الفقه: آل تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المدني.
٥٠) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، ط:١٣٩٩هـ، دار الفكر.
٥١) الموافقات: إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مشهور آل سلمان، ط:١/ ١٤١٧هـ، دار ابن عفان.
٥٢) نشر البنود على مراقي السعود: عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، عناية: الداي ولد سيدي بابا.
٥٣) نفائس الأصول في شرح المحصول: القرافي، تحقيق: عادل عبد الموجود، مكتبة الباز.
٥٤) نهاية الوصول في دراية الأصول: محمد بن عبد الرحيم الهندي، تحقيق: د. صالح اليوسف، ود. سعد السويح، ط:١/ ١٤١٦هـ، المكتبة التجارية.
٥٥) الواضح في أصول الفقه: ابن عقيل البغدادي، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط:١/ ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة.

Romanized List of Resources

1. al-Qurʾān al-Karīm.
2. al-Ibhāj fī Sharḥ al-Minhāj, ʿAlī ibn ʿAbd al-Kāfī al-Subkī, taḥqīq: Jamāʿah, ṭ. 1, 1404 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
3. al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām, al-Āmidī, taḥqīq: Dr. Sayyid al-Jumaylī, 1404 AH, Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
4. al-Arḍ fī al-Qurʾān al-Karīm, Dr. Zaghlūl al-Najjār, ṭ. 1, 1426 AH, Dār al-Maʿrifah.
5. al-Ishārah fī Maʿrifat al-Uṣūl, Abū al-Walīd Sulaymān ibn Khalaf al-Bājī, taḥqīq: Muḥammad Ḥasan Ismāʿīl, ṭ. 1, 1424 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
6. Uṣūl Ibn Mufliḥ, Muḥammad ibn Mufliḥ al-Maqdisī, taḥqīq: Dr. Fahd al-Sudḥān, ṭ. 1, 1420 AH, Maktabat al-ʿUbaykān.
7. Aḍwāʾ al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qurʾān bi-al-Qurʾān, Muḥammad al-Amīn al-Shanqīṭī, 1415 AH, Dār al-Fikr.
8. Iʿlām al-Muwaqqiʿīn ʿan Rabb al-ʿĀlamīn, Ibn al-Qayyim, taḥqīq: Ṭāhā ʿAbd al-Raʾūf, 1973 CE, Dār al-Jīl.
9. al-Aʿlām, Khayr al-Dīn al-Ziriklī, ṭ. 5, 1980 CE, Dār al-ʿIlm.
10. al-Baḥr al-Muḥīṭ fī Uṣūl al-Fiqh, Muḥammad ibn Bahādur al-Zarkashī, taḥqīq: Dr. Muḥammad Tāmir, ṭ. 1, 1421 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
11. Badhl al-Naẓar fī al-Uṣūl, Muḥammad ibn ʿAbd al-Ḥamīd al-Asmandī, taḥqīq: Dr. Muḥammad Zakī, ṭ. 1, 1412 AH, Dār al-Turāth.
12. al-Burhān fī Uṣūl al-Fiqh, Abū al-Maʿālī al-Juwaynī, taḥqīq: Dr. ʿAbd al-ʿAẓīm al-Dīb, 1418 AH, Dār al-Wafāʾ.
13. Bayān al-Mukhtaṣar, Maḥmūd ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Iṣfahānī, taḥqīq: Dr. Muḥammad Maẓhar, ṭ. 1, 1406 AH, Jāmiʿat Umm al-Qurā.
14. al-Taḥbīr Sharḥ al-Taḥrīr, ʿAlī ibn Sulaymān al-Mirdāwī, taḥqīq: Majmūʿah min al-Muḥaqqiqīn, 1421 AH, Maktabat al-Rushd.
15. al-Tashīl li-ʿUlūm al-Tanzīl, Muḥammad ibn Aḥmad al-Gharnāṭī, 1403 AH, Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
16. Tafsīr Ibn ʿAṭiyyah (al-Muḥarrar al-Wajīz), Ibn ʿAṭiyyah al-Andalusī, taḥqīq: ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī, ṭ. 1, 1413 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
17. Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ, Abū Ḥayyān al-Andalusī, Dār al-Fikr.
18. Tafsīr al-Baghawī (Maʿālim al-Tanzīl), al-Baghawī, taḥqīq: Majmūʿah, ṭ. 4, 1417 AH, Dār Ṭayyibah.
19. Tafsīr al-Bayḍāwī (Asrār al-Tanzīl), ʿAbd Allāh ibn ʿUmar al-Bayḍāwī, Dār al-Fikr.
20. Tafsīr al-Thaʿālabī (al-Jawāhir al-Ḥisān), ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Thaʿālabī, Muʾassasat al-Aʿlamī.
21. Tafsīr al-Rāzī (al-Tafsīr al-Kabīr aw Mafātīḥ al-Ghayb), Fakhr al-Dīn al-Rāzī, 1421 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
22. Tafsīr al-Zamakhsharī (al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq al-Tanzīl), al-Zamakhsharī, taḥqīq: ʿAbd al-Razzāq ʿAbd al-Mahdī, Iḥyāʾ al-Turāth.

23. Tafsīr al-Ṭabarī (Jāmiʿ al-Bayān fī Taʾwīl al-Qurʾān), Ibn Jarīr al-Ṭabarī, taḥqīq: Aḥmad Shākir, ṭ. 1, 1420 AH, al-Risālah.
24. Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAzīz, Ibn Abī Zamanīn, taḥqīq: Ḥusayn ibn ʿUkkāshah, Muḥammad al-Kanz, ṭ. 1423 AH, Dār al-Fārūq al-Ḥadīthah.
25. Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm, Ismāʿīl ibn ʿUmar ibn Kathīr al-Dimashqī, taḥqīq: Maḥmūd Ḥasan, ṭ. 1414 AH, Dār al-Fikr.
26. al-Taqrīb wa-al-Irshād al-Ṣaghīr, Muḥammad ibn al-Ṭayyib al-Bāqillānī, taḥqīq: ʿAbd al-Ḥamīd Abū Zanīd, ṭ. 2, 1418 AH, al-Risālah.
27. al-Talkhīṣ fī Uṣūl al-Fiqh, Abū al-Maʿālī al-Juwaynī, taḥqīq: ʿAbd Allāh al-Nabālī, ṭ. 1417 AH, al-Bashāʾir al-Islāmiyyah.
28. al-Tamhīd fī Uṣūl al-Fiqh, Abū al-Khaṭṭāb al-Kalwadhānī, taḥqīq: Dr. Mufīd Abū ʿAmshah, ṭ. 1, 1406 AH, al-Madanī.
29. Taysīr al-Taḥrīr, Muḥammad Amīn Bādshāh, Dār al-Fikr.
30. Jāmiʿ Bayān al-ʿIlm wa-Faḍlihi, Yūsuf ibn ʿAbd Allāh al-Qurṭubī, taḥqīq: Fawwāz Zumarlī, ṭ. 1, 1424 AH, Muʾassasat al-Rayyān.
31. Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-Mathānī, Maḥmūd al-Ālūsī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
32. Zād al-Masīr fī ʿIlm al-Tafsīr, Ibn al-Jawzī, ṭ. 1404 AH, al-Maktab al-Islāmī – Bayrūt.
33. Sharḥ al-Kawkab al-Munīr, Muḥammad ibn Aḥmad al-Fattūḥī, taḥqīq: Muḥammad al-Zuḥaylī and Nazīh Ḥammād, ṭ. 2, 1418 AH, al-ʿUbaykān.
34. Sharḥ Tanqīḥ al-Fuṣūl, Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī, ṭ. 1424 AH, Dār al-Fikr.
35. Sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah, Sulaymān al-Ṭūfī, taḥqīq: Dr. ʿAbd Allāh al-Turkī, ṭ. 1, 1407 AH, Muʾassasat al-Risālah.
36. Sharḥ Mukhtaṣar al-Muntahā, ʿAḍud al-Dīn al-Ījī, taḥqīq: Muḥammad Ḥasan, ṭ. 1, 1424 AH, al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
37. Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Bukhārī, taḥqīq: Dr. Muṣṭafā al-Bughā, ṭ. 3, 1407 AH, Dār Ibn Kathīr.
38. Ṣaḥīḥ Muslim, Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Naysābūrī, Dār al-Jīl.
39. al-ʿUddah fī Uṣūl al-Fiqh, Abū Yaʿlā Ibn al-Farrāʾ, taḥqīq: Dr. Aḥmad Sīr al-Mubārakī, ṭ. 2, 1410 AH, al-Riyāḍ.
40. Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, ṭ. 1379 AH, Dār al-Maʿrifah.
41. Fatḥ al-Qadīr al-Jāmiʿ bayna Fanay al-Riwāyah wa-al-Dirāyah min ʿIlm al-Tafsīr, Muḥammad ibn ʿAlī al-Shawkānī, Dār al-Fikr.
42. al-Fuṣūl fī al-Uṣūl, al-Jaṣṣāṣ, taḥqīq: Dr. ʿAjīl al-Nashmī, ṭ. 1, 1405 AH, Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytiyyah.
43. Fawātiḥ al-Raḥamūt bi-Sharḥ Muslim al-Thubūt, ʿAbd al-ʿAlī ibn Niẓām al-Dīn al-Anṣārī, taḥqīq: ʿAbd Allāh Maḥmūd Muḥammad, ṭ. 1, 1423 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
44. al-Kashf wa-al-Bayān ʿan Tafsīr al-Qurʾān, al-Thaʿlabī, taḥqīq: Ibn ʿĀshūr, ṭ. 1, 1422 AH, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

45. Lisān al-ʿArab, Muḥammad ibn Mukarram ibn Manẓūr al-Ifrīqī, ṭ. 1, Dār Ṣādir.
46. al-Lumaʿ fī Uṣūl al-Fiqh, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn ʿAlī al-Shīrāzī, ṭ. 1, 1405 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
47. al-Maḥṣūl fī ʿIlm Uṣūl al-Fiqh, Muḥammad ibn ʿUmar al-Rāzī, taḥqīq: Ṭāhā Jābir, ṭ. 1, 1399 AH, Jāmiʿat al-Imām.
48. al-Mustaṣfā min ʿIlm al-Uṣūl, Abū Ḥāmid al-Ghazālī, taḥqīq: Muḥammad ʿAbd al-Salām, ṭ. 1, 1413 AH, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.
49. al-Musawwadah fī Uṣūl al-Fiqh, Āl Taymiyyah, taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Maktabat al-Madanī.
50. Maqāyīs al-Lughah, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā, taḥqīq: ʿAbd al-Salām Hārūn, ṭ. 1399 AH, Dār al-Fikr.
51. al-Muwāfaqāt, Ibrāhīm ibn Mūsā al-Shāṭibī, taḥqīq: Mashhūr Āl Salmān, ṭ. 1, 1417 AH, Dār Ibn ʿAffān.
52. Nashr al-Bunūd ʿalā Marāqī al-Suʿūd, ʿAbd Allāh ibn Ibrāhīm al-Shinqīṭī, ʿināyah: al-Dāy Wald Sīdī Bābā.
53. Nafāʾis al-Uṣūl fī Sharḥ al-Maḥṣūl, al-Qarāfī, taḥqīq: ʿĀdil ʿAbd al-Mawjūd, Maktabat al-Bāz.
54. Nihāyat al-Wuṣūl fī Dirāyat al-Uṣūl, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥīm al-Hindī, taḥqīq: Dr. Ṣāliḥ al-Yūsuf and Dr. Saʿd al-Suwayḥ, ṭ. 1, 1416 AH, al-Maktabah al-Tijārīyah.
55. al-Wāḍiḥ fī Uṣūl al-Fiqh, Ibn ʿAqīl al-Baghdādī, taḥqīq: Dr. ʿAbd Allāh al-Turkī, ṭ. 1, 1420 AH, Muʾassasat al-Risālah.